حول الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة

احتفلت الامم المتحدة عام ١٩٧٠ بعيدها الفضي وذلك بمرور خمسة وعشرين عاما على انشائها . واذ يتيح الاحتفال عامة وفي مختلف المجالات فرصة لتقييم احداث سابقة ، واخراجا لحدث هام ، ورد اعتبار لاخطاء ماضية ، فقد اتاح الاحتفال بالدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة فرصة للامم المتحدة لولوج هذا السبيل كما انعكس في البيانات التحليلية والتقييمية التي القاها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية ، وفي القرارات التاريخية الخاصة بحق تقرير المصير وانهاء الاستعمار ، وباحترام القانون الدولي العام ، وبالامن الدولي، باستثمار قاع البحار . وتحققت هذه الفرصة في جوانبها الثلاثة وبالذات في جانبيها الاخرين بالنسبة للقضية الفلسطينية في تلك الدورة . فقد تناولت البيانات الملقاة القضية الفلسطينية في جوهرها وتطوراتها الاخيرة ، وصدرت قرارات هامة بشأنها ، واعادت الاعتبار الى نفسها وذلك في تأكيدها لحق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره بعد ان اخطأت عام ١٩٤٧ في انكارها له الحق عندما وافقت على قرار التقسيم .

ولن تتناول هذه الدراسة الجانب الاول وهو البيانات الملقاة من الوفود بسبب ضيق الصفحات المخصصة للدراسة وبسبب عمومية تلك البيانات ، وانما ستقصر على الجانبين الاخيرين وهما الاخراج ورد الاعتبار . واذ تبلور الجانبان في قرارات متخذة فستتناول الدراسة هذه القرارات الثلاثة الاولى المتبينة ادناه في اسباب وظروف تقديمها ، وكيفية التصويت عليها ، ومعانيها، وآثارها المترتبة . ولن تتناول القرارات الاخرى املا في بيانها بدراسة مفصلة اخرى .

وفيما يلي تعداد لهذه القرارات : اولا : القرار المتخذ ضمن بند الوضع في الشرق الاوسط . ثانيا : قرار حقوق الشعب الفلسطيني . ثالثا : القرار المتضمن التنديد بمن يمنع ممارسة حق تقرير المصير في فلسطين . رابعا : القرار العام . خامسا : قرار عودة اللاجئين الجدد . سادسا : قرار تمويل اللاجئين الجدد . سابعا : قرار تشكيل لجنة للنظر في تمويل الوكالة . ثامنا : القرار الخاص باللجنة الثلاثية للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة .

اولا : القرار المتخذ ضمن بند الوضع في الشرق الاوسط

كما يذكر فقد ادرج بند « الوضع في الشرق الاوسط » في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في صيف ١٩٦٧ بناء على طلب حكومة الاتحاد السوفيتي اثر فشل مجلس الامن في اتخاذ قرار ايجابي بشأن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية الثلاث . وانعقدت الجمعية العامة حينذاك في دورة طارئة لبحث البند . وباستثناء القرارات المتخذة بشأن القدس وعودة اللاجئين الجدد ، فقد فشلت الجمعية العامة هي الاخرى في اتخاذ قرار جوهري بشأن العدوان وانسحاب القوات الاسرائيلية . ويعود هذا الفشل ، كما هو الحال في مجلس الامن ، الى موقف الولايات المتحدة والدول الاخرى ذات التبعية لها التي ساندت اسرائيل وعارضت وجهة النظر العربية . ونتيجة للفشل في تلك الدورة الطارئة اتجه الرأي العربي الى عدم اغلاق باب مناقشة البند وترقب فرصة مؤاتية لبحثه مرة اخرى املا في نجاح مقبل خلافا لفشل حال . وترتب على ذلك احالة البند الى الدورة الاعتيادية الثانية والعشرين للجمعية العامة التي كانت ستعقد خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ . وتضمنت الاحالة التوصية بان تعطى الاسبقية للبند في البحث . ومنذ بداية تلك الدورة تركز الجهد العربي على مجلس الامن املا في اتخاذ قرار فيه ، واستبقى في نفس الوقت بند « ازمة الشرق الاوسط » معلقا في الجمعية العامة ، رغم اعطائه الاسبقية ، مع التلويح والتلميح صراحة وضمنا على تحريكه ومناقشته اذا فشل مجلس الامن في الوصول الى قرار . وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ اتخذ مجلس الامن قراره الشهير (القرار رقم ٢٤٢) الذي نتج عنه تعيين السفير يارنغ ممثلا للسكرتير العام لمساعدة الاطراف المعنية في الوصول الى حل نهائي للمشكلة القائمة بينهم . ومنذ اتخاذ ذلك القرار بقي البند على جدول اعمال الجمعية العامة يحال من دورة الى اخرى ، وبتوصية اعطائه الاسبقية . ولم يبحث البند في اي من تلك الدورات رغم الاحالة الاسبقية لاجل اعطاء